

الأدب الفقهي والأزمة (ق 17)

محمد مزين

كلية الآداب — فاس — سايس

الغاية من هذه المحاولة هي إبراز تفاعل النص الفقهي مع الأزمة، أي التمعن في أثر الأزمة على الكتابة الفقهية، وليس العكس، أي أثر الفقه على الأزمة ؛ لأن التأكيد على هذا الجانب سيؤدي بنا إلى دراسة دور الفقهاء في الأزمة... وليس هذا مبتغانا، ولو أننا لن نتمكن من معالجة هذا دون التلميح إلى ذلك !

وهكذا يمكن تلخيص الإشكالية التي نعتزم محاولة معالجتها في هذا العرض السريع في التساؤل التالي : كيف يتفاعل النص الفقهي مع الأزمة ؟ تساؤلنا هذا يحجب عنا تساؤلات أخرى لا يمكن تجاوزها، بل يستحسن عدم تجاوزها لأن طرحها والبث فيها لاريب أنه سيسمح بحصر مجال تمعننا في إطار إشكالي واضح. من هذه التساؤلات : أولا، هل يمكن اعتبار الأدب الفقهي أدبا إسطوغرافيا ؟ ثانيا، هل يمكن اعتبار الأزمة التي عرفها المغرب في بداية القرن 17 م (أي المرحلة التي تم اختيارها كأساس لقراءة أثر الأزمة على النص الفقهي) أزمة «مثالية» كفيلة بأن تحرك المنظومة النوازلية ؟

والجواب على التساؤلين أساسي تنبني عليه ضمينا صحة (أو عدم صحة) ماقد تتوصل إليه من استنتاجات عبر تدارسنا للمسألة الأساسية في هذا البحث.

ولنتأمل السؤال الأول عن علاقة النص الفقهي بالإسطوغرافيا. إذا كان البحث التاريخي لازال لم يفرز تراكما معرفيا يسمح بتجاوز طرح مثل هذا التساؤل، فإن مأنجز من دراسات تاريخية، بالاعتماد على النص الفقهي، جزئيا أو كليا، منذ وقت غير بعيد، كفيلا أن يعتمد — كمنطلق إيجابي مشجع — على ارتياد مغامرة البحث

في هذا الأدب في علاقته بالأزمة. ومع ذلك فإننا سنلزم أنفسنا برسم بعض الملامح التي تثبت ذلك.

أولا : إن عددا من الأبحاث أكدت بما لا يدع مجالا للشك بأن النص الفقهي له امتدادات وتقاطعات مع غيره من النصوص المنتجة في الساحة الفكرية المغربية، وبالخصوص مع الوثائق (الظواهر...) والتقايد وكتب الحوليات، أي مع النصوص الموصوفة عند المؤرخين بالتقليدية.

فمثلا، يتحدث الزياتي في جواهره⁽¹⁾ عن قضايا مختلفة جاء فيها اعتياده على تقايد، وعلى ظواهر، وعلى معطيات محددة زمنيا : كقضية العرائش (1610)⁽²⁾ وقضايا العياشي⁽³⁾ في علاقاته مع السلطة السعدية والدلائية ومسألة الأندلسيين⁽⁴⁾.

كما يستعين اليفراني، بل وأبطال كتاب اليفراني — (النزهة)⁽⁵⁾ — بالنوازل في قضايا مختلفة مثل قضية المتوكل والاستعانة بالمسيحيين⁽⁶⁾، في قضية المأمون والعرائش⁽⁷⁾، في قضايا البيعة⁽⁸⁾ والمكس والجبايات⁽⁹⁾ عموما...

والملاحظ عند تتبع النصوص المرتبطة بتلك القضايا في كتب النوازل وفي كتب الحوليات أن تقاطع هذين الصنفين من النصوص يتم عبر قضايا شائكة، تحرك العلماء والمفتين، كما تحرك رجال السلطة وتمس عامة الناس في حياتهم اليومية

(1) عبد العزيز الزياتي، الجواهر المختارة فيما لقيته من النوازل بجبال غمارة، مخطوط، خ.ع. الرباط، ج 66، في جزأين.

(2) عندما سلم المأمون ابن المنصور مدينة العرائش للإسبان مقابل مساعدة عسكرية. الجواهر، الجزء الأول، ص 197.

(3) نفس المصدر والجزء، ص 24.

(4) نفس المصدر والجزء، ص 14 — 15.

(5) نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي، هوداس، 1888.

(6) المصدر نفسه، ص 70 — 72.

(7) المصدر نفسه، ص 197.

(8) المصدر نفسه، ص 71.

(9) المصدر نفسه، ص 216، 221 — 223.

والعقائدية. ويتشكل هذا التقاطع في امتدادات نصية متبادلة تخترقهما معا : الامتداد الحولي في اتجاه النص الفقهي يحركه السعي إلى البحث عن المشروعية، والامتداد الثاني في اتجاه النص الحولي يحركه تسجيل القضية في بعدها الزمني.

ثانيا : إن نفس الأبحاث أفرزت أن النص الفقهي، من حيث انه نسيج من المضامين، مرتب حسب الأبواب والأقسام المستقاة من نموذج مدونة مالك وتطبيق مختصر خليل، ومن حيث ان هذا النسيج الذي تكون غايته الأولى تأطير المسلم العادي من كل شوائب المجتمع، سواء على مستوى العبادات أو على مستوى المعاملات، ومن حيث ان هذا النص يوثق القضايا ويشيدها حسب نموذج السؤال والجواب، دون أن يكون السؤال ضروريا إذا توفرت المعطيات لمعالجة قضية يفرضها الظرف...، من حيث كل هذا فإن النص الفقهي (والنوازي الذي يهمننا هنا بالخصوص) يعبر عبر منهج أثري عتيق، عما يفرزه المجتمع من مواقف، وما يشعر به من آلام، ومن محنة، عبر رموز وممارسات رمزية، اعتماداً على سلوكات وتصورات الأفراد والجماعات..

فالزياتي مثلاً خصص مايزيد على 61 نازلة (14 ص)⁽¹⁰⁾ لقضايا «الدماء»، تعبيرا عن واقع يتسم بقلّة الأمن، وانتعاش العادات والأعراف، في بوادي شمال المغرب، على حساب الشرع، وخصص ما يناهز 75 نازلة⁽¹¹⁾ لمعالجة مسألة العلاقات مع الأجانب، حيث قدم، عبر توظيفه لتقايد خاله محمد العربي الفاسي⁽¹²⁾، حلولاً مختلفة ومتنوعة للحالات التي كان يواجهها فقهاء المنطقة في الموضوع. فهو يبين كيف أن فقهاء العصر اضطروا إلى فهم حاجيات معاصريهم عبر ممارسات هؤلاء، ورموز أولئك، ككثرة الزيارات لقبور الأولياء، وانتشار الطقوس الجديدة، إلى غير هذا وذاك مما كان يتتاب المسلم ويجعله عرضة للشك والتذمر، حتى أصبحت القبور وعبرها الآخرة أحد مقاصد الإنسان...

ومن تلك الحالات الدالة التي تبين مدى ارتباط النص الفقهي بالمصادر التقليدية، على مستوى إنتاج الخطاب التاريخي، وارتباطه بالمجتمع، على مستوى

(10) المصدر نفسه، ص 178 إلى 192 (الجزء الأول).

(11) في باب الجهاد، ص 1 — 74 (الجزء الأول).

(12) صاحب المرأة (توفي بتطوان عام 1052 هـ).

انشغالاته، تنتقل بسهولة إلى الحالة العامة، لإبراز مايمثله إنتاج النص الفقهي في إطار جدلية السلطة، داخل صيرورة التاريخ المغربي.

يبدو أن النازلة تُستصدر لغايتين أساسيتين :

أولا : لعدم المعرفة بالشيء أو بموقف الشرع من قضية معينة...

ثانيا : للحاجة إلى تأكيد موقف معروف حكمه منذ القديم، لكن الظروف الجديدة آستلزمت البث فيه من جديد، لتصحيحه أو لتأويله أو لإعادة تأكيده. ويظهر أن النازلة تخدم بذلك الإبقاء على التوازن بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية. فاستصدار النازلة يعبر عن رغبة رجال السلطة في الحصول على موافقة رجال الإفتاء. وتلك الموافقة المعبر عنها بالنازلة ليست سوى رمز يعتمد أصحاب الأمر لجمع الكلمة حولهم، نظراً لأنَّ الفتوى هي مصدر سلطة وجاه، وربما مصدر ثروة !

وصدورها يعبر عن استجابة الفقهاء الذين يؤكدون بذلك مساندتهم للوضع السياسي القائم، ورغبتهم في الاحتفاظ على مكانتهم داخل هذا الوضع، وربما الاحتماء من فئات تمتن مهنة قريية من مهنة الفقهاء، من حيث انها تستقي أسسها من الدين : كرجال التصوف وغيرهم، الذين يستعملون لغة الكرامات لنفس الغاية.

وهذا التقاطع والتكامل بين الرقابة الدينية والحماية السياسية يتجلى بوضوح في تذبذب كمية وقيمة الإنتاج الفقهي النوازي حيث يظهر وكأنه يتكاثر في الظروف الصعبة ويقل في غيرها، كما تتجه اهتماماته إلى ميادين السياسة أيام الاضطرابات والأزمات، ليرجع إلى اهتمامات محلية يومية أيام الاستقرار. وهذه أمثلة عن ذلك :

(1) عرف المغرب إنتاجه الأكثر كثافة، وربما الأكثر قيمة، خلال القرن التاسع الهجري (15 م وبداية 16)، أي أيام الأزمة المتشعبة التي عمت المغرب :

— نوازل السراج⁽¹³⁾ (ت 1403)

(13) لايعرف للسراج كتاب خاص للنوازل، لكننا نجد عدداً من الأجوبة في كتب أخرى نسبت له.

- نوازل الرقاق⁽¹⁴⁾ (ت 1506).
 - نوازل ابن هلال⁽¹⁵⁾ (ت 1495)
 - نوازل الونشريسي⁽¹⁶⁾ (ت 1508)
 - نوازل ابن غازي⁽¹⁷⁾ (ت 1513)
 - نوازل أبي العباس الحباك⁽¹⁸⁾ (ت 1466)⁽¹⁹⁾
- 2) بينما لانجد نفس الكثافة في الإنتاج، ولانفس القيمة في إبراز ماتم إنتاجه خلال القرن العاشر الهجري (16 م). ثم ان كتب هذه الفترة تختلف من حيث مواضيع اهتمامها عن كتب الفترة الأولى :

- فتاوي ابن هارون⁽²⁰⁾ (ت 1545)
- أجوبة السكتاني — علي بن أبي بكر⁽²¹⁾ (ت 1557)
- نوازل عبد الواحد الونشريسي⁽²²⁾ (ت 1549)
- نوازل عبد الرحمان الدكالي⁽²³⁾ (ت 1554)
- نوازل الحميدي (ت 1595) نفسها⁽²⁴⁾
- نوازل السراج (يحيى بن محمد)⁽²⁵⁾ (ت 1598)
- نوازل القصار⁽²⁶⁾ (ت 1604)

-
- (14) صاحب أرجوزة في فقه مالك، مخطوط، خ.ع، 1040.
 - (15) ابن هلال (أبو إسحاق إبراهيم)، النوازل، طبعة حجرية — فاس 1310 هـ/1893 م.
 - (16) «المعيار المغرب والجامع المغرب» طبع على الحجر 1315، وحديثاً. حجي، 1982.
 - (17) جاءت في كتابات مختلفة، قليلة نسبياً.
 - (18) صاحب نظم البيوع.
 - (19) انظر «درة الحجال» ابن القاضي، ج 1، ص 41 — 42
 - (20) ليس كتاباً للنوازل، نجد أجوبتها متناثرة في كتب أجوبة العصر.
 - (21) هو جامع المعيار، جمع أجوبته الفقيه التلي.
 - (22) كانت له مواقف حادة. انظر ابن القاضي، الدرّة، ص 131.
 - (23) ذكره المنجور في فهرسه، ص 56.
 - (24) قاضي الجماعة بفاس طوال ثلث قرن.
 - (25) انظر حجي، الحركة الفكرية، الجزء 2، ص 362.
 - (26) مفتي مدينة فاس.

فكلها تهتم بمواضيع محلية، والقليل التآدر منها يهتم بالسياسة مباشرة، ثم إن صداها لا يتجاوز البلاد التي تم الإفتاء فيها !

(3) ومن جديد، ومع الأزمة التي عرفها المغرب خلال النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري (17 م)، انتعش ميدان الفقه والنوازل من جديد، واحتل أصحابه بإنتاجهم مكانة الصدارة.

— التلمي عبد الله بن ابراهيم⁽²⁷⁾ (ت 1638)

— السكتاني عيسى⁽²⁸⁾ (ت 1652)⁽²⁹⁾

— عبد الهادي بن طاهر الحسني⁽³⁰⁾ (ت 1646)

— الزياتي عبد العزيز⁽³¹⁾ (ت 1645)

— محمد العربي الفاسي⁽³²⁾ (ت 1642)

— إبراهيم الكلاي⁽³³⁾ (ت 1637)

— ميارة الفاسي صاحب المرشد المعين⁽³⁴⁾

— محمد بن ناصر الدرعي⁽³⁵⁾ (ت 1674)

— عبد القادر الفاسي (ت 1680)⁽³⁶⁾

إن هذا الوضع يبين أن غزارة (أو قلة) وفعالية الإنتاج النوازلي مرتبطة ارتباطا وثيقا بما تفرزه الجدلية القائمة بين الجانب الممارس للسلطة والجانب المدعم لها ولمشروعيتها، حيث يوافق الإنتاج الغزير والاهتمام بالسياسة فترات تشتت السلطة

(27) صاحب النوازل الجزولية، مخطوط خ. ح 6337.

(28) عيسى بن عبد الرحمان، صاحب نوازل عيسى السكتاني ؛ خ. ع. عدد 1016 ج.

(29) الموافق لسنة 1062 هـ.

(30) ذكرت له نوازل في الجهاد.

(31) صاحب الجواهر، خ. ع، مخطوط، ج 66.

(32) وردت أجوبته في الجواهر.

(33) أورد الزياتي المآت منها.

(34) انظر ع. الفاسي، ابتهاج، ص 194.

(35) أجوبة مختلفة. انظر أحمد الناصري، طلعة المشتري، ج 1، ص 128 ومابعده.

(36) جمعت أجوبته في جزأين كبيرين، الكبرى والصغرى ومجموع مخطوط. خ. ع ورقة 128.

(على مستوى العبادات والمعاملات معا) ومحاولات إعادة تشييدها (على شكل إمارة أو خلافة أو إمامة)، بينما يوافق الإنتاج القليل مراحل استقرار السلطة وتمركزها. فإلتفتي هنا النص الفقهي مع غيره من النصوص الإسطوغرافية في صفحاته كوعاء ترسب فيه الأخبار وتحتزل، وكذاكرة جماعية تصنف فيها التجارب، تتأثر بالاستقرار وتنفع مع الأزمة.

وهكذا نصل إلى أفق السؤال الثاني حول الأزمة.

ورغم أن النقاش في موضوع الأزمة أو الأزمات في تاريخ المغرب لا زال لم يخلف تراكما معرفيا يسمح بتنميطها تنميطة منطقيا ومقنعا. وإلى أن يتم البث في ذلك بجدية وتمعن، نعتبر ان التاريخ المغربي عامة عرف نوعين من الأزمات :

— الأزمات الهيكلية، وهي ناتجة عن معطيات بنوية كنوعية الأنظمة (دينية وعصية) ونوعية الاقتصاد (معاشي)... وهي أزمات مستمرة باطنية، لا تظهر في الإسطوغرافيا إلا عبر رموز أو تصورات..

— والأزمات الظرفية، وهي نُتوءات لقضايا هيكلية كانت مغمورة، وطفّت على السطح، مع حلول ظرف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي معين، وتمثل الغذاء المفضل للمصادر التقليدية للتاريخ... لوضوح ملاحظها.

وحتى لايتشتت نقاشنا، فإننا سنعتمد، في تحديدنا للمرحلة المرجعية في هذا البحث، التقليد الإسطوغرافي الذي يفرق بين فترات الاستقرار وفترات الأزمة. ونعتبر مع هذا التقليد أن النصف الأول من القرن 17 م في تاريخ المغرب عرف أزمة حادة. وهي أزمة نموذجية تتفق المصادر والدراسات على اندلاعها واستمرارها وشموليتها لميادين السلطة والاقتصاد والمجتمع والفكر، حيث تفرقت المشروعات بين أبناء المنصور ورجال الزوايا والمجاهدين وقادة القبائل وزعماء الأحياء في المدن... واضطرب الاقتصاد بتراجع الإنتاج والتجارة، وقل الأمن ورجعت القبائل إلى الترحال...

بعبارة أخرى، فإننا أمام ميدان تجريبي مثالي أو قريب منه. فنعيد السؤال الأساسي الذي طرحناه في بداية الحديث، ولكن في صيغته الجديدة : كيف تعاملت تلك الكتب المشحونة بالقضايا اليومية والسلوكات من جهة، وبالرموز

والتصورات من جهة أخرى، مع كل تلك الأحداث التي عرفها المغرب خلال النصف الأول من القرن 17 م ؟

ولننتقل من بديهية أساسية هي أن النصوص الفقهية التي تم إفرازها في المغرب خلال هذه المرحلة الصعبة كثيرة ومتنوعة ولازال تصنيفها لم يتم بعد.

ولن نحاول القيام بهذا العمل هنا⁽³⁷⁾، ليس لاقتناعنا بانعدام جدواه. ففي تحديد عددها وأنواعها ومواضيعها فائدة كبيرة لفهم موقعها من خلال تراتبها وتجانس أنماطها... ولكن لاقتناعنا بأن تمنع النظر في نص فقهي معين سيسهل علينا أكثر الوقوف على السمات المميزة التي تشهد على تجاوب (أو عدم تجاوب) النص الفقهي مع ظرفية صعبة. ولهذا اخترنا نص الجواهر المختارة للزياتي كنموذج على أن هذا الكتاب يعبر عن هموم رجال غمارة بالخصوص أثناء الأربعين سنة التي يغطيها النص المدون في أواخر النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري. والنص إذن من إنتاج أزمة تشتت جزئياتها في ظرف زمني طويل وعلى مجال مكاني واسع، جمعها الزياتي على شكل تقايد وكناشات وروايات، وصنفها تصنيفا تقليديا، وبمنهج راعى فيه عدم التحديد.

والواقع أن الأزمة لا تظهر في شكل الكتاب وفي مواضيع أبوابه، ولكن تظهر خصوصا في القضايا والمعطيات التي تناوّلها.

ونظرا لغزارة تلك المعطيات وتنوعها، فإننا سنهيكل حديثنا، عن تفاعل نص الزياتي مع تلك الأزمة، حول مظهرين أساسيين : الأول حول تفسير الزياتي للأزمة التي عرفها المغرب في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري، والثاني حول الأدوات التي يستعملها لذلك : الدلالات والرموز والاختزال.

لنتأمل حديث الزياتي، أو محمد العربي الفاسي الذي وجه له السؤال، في تناوله لجانب من جوانب تلك الأزمة (الجانب السياسي)، عبر إحدى النوازل التي اشتهر بها هذا الكتاب. وهو يعالج قضية الجهاد والإمامة من خلال خمسة أسئلة طرحت

(37) لقد قمنا بهذا العمل في إطار أطروحتنا لدكتوراه الدولة التي لازالت لم تنشر :

Le temps des Marabouts et des chorfas. Essai d'Histoire sociale marocaine à travers les écrits de jurisprudence religieuse, Université de Paris, VII, 1988, 3 vol.

عليه عام 1040 هـ / 1631 م، عام «كثُر فيه النهب ومد اللصوص أيديهم للمال والحريم... وكثرت الشكاية من التجار والمسافرين بخوف السبل وقطع الطرقات»⁽³⁸⁾.

وكذلك عام «ماعمت به البلوى وعظم خطره في الدين وكثر الاختلاف فيه بين الناس واحتاج إلى معرفة الحق فيه الخاص والعام...»⁽³⁹⁾

- هل من واجب المسلمين افتكاك الثغور (المختلة قديما وحديثا) ؟
- هل هذا الافتكاك فرض عين أم فرض كفاية ؟
- هل يتوقف على وجود الإمام ؟
- هل تجوز التجارة مع العدو ؟
- هل يجوز استعمال الدنانير والدراهم لشراء طعام من الكفار ؟

أما المظهر الأول، والمتعلق بتحليل محمد العربي الفاسي للوضع القائم، وعبر قراءة اجترائية لما جاء في تلك الأسئلة، ولما جاء في الأجوبة عليها، فإننا نلاحظ رغبة صاحب النازلة في الحث على الجهاد، وفي حصول اتفاق حول إمام، وفي منع القيام بالتجارة مع العدو، وأخيراً في منع استعمال الدنانير والدراهم للمتاجرة مع المسيحيين. وهي مواقف بريئة تُعبر عن معاشة الزياتي (ومحمد العربي الفاسي) لمشاكل عصره وانشغالات معاصريه.

لكننا عندما نتأمل فحوى تلك الأسئلة، فإننا نقف فيها وفي الأجوبة المقدمة لها رموزاً ودلالات يسعى صاحب الجواب بالخصوص إلى أن يمرر عبرها أحكامه ومواقفه... من تلك الأزمة.

— مثلاً أن يطرح السؤال عن وجوب الجهاد بعد مرحلة طويلة عرف المغرب فيها نداءات وكتابات تدعو إلى الجهاد شيء غير عادي ! فما المقصود إذن ؟ أليس في ذلك اختزال لموقف ؟

فبتتبع جواب محمد العربي الفاسي تتضح الأمور أكثر، حيث يقول :

(38) اليفراني، النزهة، ص 265.

(39) الزياتي، الجواهر، الجزء الأول، ص 14.

«لا يحتاج في هذا إلى استدلال ولا استظهار إلا إذا احتيج إلى الاستدلال على وجود النهار»... (40).

ثم يضيف : «فلا إشكال في أنه بحسب نفع الإسلام ونكاية العدو الدين يتأكد الطالب على الكفاية والتعيين»... (41)

وبين إذن، هنا، عبر ذكره لشرطي وجوب الجهاد : «نفع الاسلام» و«نكاية العدو»، على حقبة الأمور وهي ان الجهاد يكون حسب حاجيات الدولة والبلاد، وهنا يبعد الجهاد التلقائي غير المنظم الذي كثيرا ما ينسف المعاهدات والاتفاقيات، وحسب «نكاية العدو» أي عندما ينظم العدو هجوما... فهذا موقف يستحق التأمل : فهو لا يذكر حدثا ولا إسما ولا علما، ولايتهم أحدا، ولكنه يختزل في الواقع مجموعة من قضايا عصره :

— قضية العرائش 1610 (قضية خيانة إمام) (42) ؛

— قضية المعمورة 1614 (قضية انقسام الكلمة!) (43) ؛

— قضية الصراع القائم بين القبائل المجاورة للثغور مع السلطة المركزية ؛

— قضية العياشي (1040 هـ)، أي تاريخ طلب العياشي لبيعة القبائل بظهير وموافقة قضاة الوقت (ابن عاشر الكلالي والفاصي) (44).

ويأتي السؤال الثاني ليثير مسألة المسؤولية الجماعية أمام الجهاد. ويضع القضية في إطارها الزمني الواضح : «ولافرق في الحكم بين ما أدركناه زمن أخذه كالعرائش والمعمورة وإن كانت غير معمورة، وبين ما لم ندركه كسبتة وطنجة..» (45)

الجواب هنا يثير مسألة اختلاف الناس حول مسؤولية استرجاع الثغور وعلى من تكون ؟ فسبتة أخذت عام 818 / 1415 هـ وطنجة عام 874 / 1471 هـ، فهل مسؤولية استرجاعهما لازالت قائمة على كل المسلمين ؟

(40) الزياتي، الجواهر، الجزء الأول. ص 10.

(41) نفس المصدر والصفحة.

(42) موقف عدد من العلماء من تنازل المامون للإسبان عن مدينة العرائش.

(43) احتلال الإسبان للمعمورة.

(44) اليفراني، النزهة، ص 265 وبعده.

(45) الزياتي، الجواهر، الجزء الأول، ص 11.

— فسؤال مثل هذا يرمز إلى محنة المعاصرين، باعتياده التشكيك !
— فهو يميز بين مأخذ في الماضي البعيد (قرنين) ومأخذ منذ عهد قريب.

— كما يميز بين البلد المعمور وغير المعمور !

فهو بالتالي يطرح مسألة الأسبقيات، ولا تَطرح مثل هذه المسألة إلا عند ضعف
الإمكانات. والحال أن الرجوع إلى النزهة⁽⁴⁶⁾ يؤكد ذلك بما لا يدع مجالا
للشك. ومن جهة أخرى فمحمد العربي الفاسي يقيم الربط المباشر بين الجهاد
والإمامة في الجواب على السؤال الثالث. وخلاصة كلامه أنه إذا كان الجهاد ممكنا
بدون أمير أو سلطان، فالإمامة بدون جهاد باطلة ! وهو ينتقد هنا مباشرة، في
جملة مركزة، الوضع في المغرب عام 1040 هـ / 1631 م :

— السعديون (عبد الملك 1037 — 1040 هـ/ 1628 — 1631 م والوليد 1040
— 1045 هـ/ 1631 — 1636 م) وهم أصحاب البيعة لم يعودوا يقومون بالجهاد !

— العياشي (وهو غير إمام !) يقود الجهاد

وهو يرد على ما كان ينشره السعديون من أن الجهاد لا يصح بغير الإمام ! وقد
جاء حديثه كما يلي : «لا يتوقف وجوب الجهاد على وجود الإمام ولا على إذنه
في الجملة، وذلك شرط كمال لا شرط وجوب. ومن المعلوم الواضح أن الجهاد مقصد
بالنسبة إلى الإمامة التي هي وسيلة له ولكونه في غالب العادة لا يحصل بها الكمال.
فاذا أمكن حصوله دونها ولم يبق معنى لتوقفه عليها، فكيف نترك المقاصد الممكنة،
لفقد الوسائل المتعددة. ومن المعلوم في الفقه أن جماعة المسلمين تنتزل منزلة
السلطان إذا عدم السلطان، وماتهدي به بعض الألسنة في هذه الأزمنة من أنه
لا يجوز الجهاد لفقد الإمام وإذنه، فكلمة أوحاها شيطان الجن إلى شيطان الإنس
وقرها في أذنه، ثم ألقاها على لسانه في زخارف هذيانه، إغواء للعباد وتشطيبا عن
الجهاد وحسبك فيمن يقول إنه من أعوان الشيطان وإخوانه المتأدين في الغي
والطغيان والذي تشهد به الأدلة أن الجهاد الآن أعظم أجراً من الجهاد مع الإمام
لأن القيام به الآن عسير...»⁽⁴⁷⁾ ويررر هنا موقفه (وكان إلى جانب ابن عاشر

(46) اليفراني، النزهة، ص 262.

(47) الزياتي، الجواهر، الجزء الأول، ص 10.

والكلالي) ممن أكدوا على مشروعية مقام به العياشي عبر دلالات فقهية نور
بعضها فيما يلي :

- من مدونة مالك : «من مات وليهم...»⁽⁴⁸⁾
- من مختصر خليل : «الجهاد إن ضيعه الولاة»⁽⁴⁹⁾.
- من ابن قاسم : «الخروج إلى العدو بدون إذن الإمام...»⁽⁵⁰⁾
- من عبد الملك بن الحسن : «مبارزة العدو بغير إذن الإمام خصوصا مع
عدمه البثة»⁽⁵¹⁾.

والإشارات هنا واضحة : أولا إلى وفاة زيدان⁽⁵²⁾، ثانيا إلى عدم قيام أبنائه
بالجهاد (وقد أطلق عليهم الولاة!)، ثالثا إلى المناوشات اليومية بل إلى الحركات
التي كان يقودها العياشي !

ويخلص إلى انه «ان كان الجهاد ويجوز بدون إذن الإمام لما ذكر مع وجوده
فكيف لايجوز مع عدمه البثة»⁽⁵³⁾

ومحمد العربي الفاسي هنا يريد إعطاء المشروعية لانتصارات العياشي التي وقعت
قبل ذلك وفي نفس السنة 1040 هـ / 1631 م (قريبا منها!).

— غزوات حلف المعمورة 1036 (1627)

— غزوة الغريبة 1036 هـ / 1627

— غزوتي عياشة 1038 هـ / 1629

— غزوتي العرائش 1040 هـ / 1631

وفي الجواب على السؤال الرابع المتعلق بالتجارة مع العدو نحس باضطراب المفتي

(48) نفس المصدر والصفحة.

(49) نفس المصدر والصفحة.

(50) نفس المصدر والصفحة.

(51) نفس المصدر والصفحة.

(52) سنة 1627.

(53) الجواهر، المصدر السابق.

وببحثه عن ممرات في سياق المذهب : لايجوز أن يباع للكافر الحربي القوت والسلاح أو مايصنع منه السلاح... (باستثناء الحربي!) — و. «من باع منهم السلاح فليس بمومن»⁽⁵⁴⁾.

والإشارة هنا إلى واقع الأمور بالمغرب و«السباق إلى التسلح» واضحة. وفي الإشارة إلى فتوى الشاطبي⁽⁵⁵⁾ عن تجارة أهل الأندلس مع النصارى وتحريمه لها تنبيه واضح لكل الأندلسيين في سلا... وذلك موضوع سيرجع إليه الزياتي في قضية أخرى⁽⁵⁶⁾.

وليس الجواب على السؤال الخامس إلا تكملة لما سبق وتبريرا لما حكم به : «إذا سافرنا إليهم غلت عندهم الأقوات وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة يتقوون بها على محاربة المسلمين وغزو بلادهم»⁽⁵⁷⁾.

ثم يضيف إن ذلك سيعود «على المسلمين بضرر عظيم لذهاب النقود الجيدة من أيديهم، ولاسيما الذهب. وفي ذلك ضعف المسلمين وتقوية لعدوهم. فالواجب المنع من ذلك وسد الأبواب الموصلة إليه...»⁽⁵⁸⁾.

حديث يحمل في طياته إدراك صاحب النص بواقع الأمور، حيث أن ذكره لتحليل ابن قاسم لمسألة المبادلات التجارية بين إفريقيا الزيرية وصقلية إشارة مباشرة لما كان يعرفه الغرب الإسلامي من تراجع اقتصادي نتيجة تطور تجارة اختل بها «ميزان الأداءات» لصالح المسيحيين... ويوصي بسد أبواب التواصل!... هكذا إذن يمكن تلخيص تفاعل النص الفقهي مع الأزمة السياسية التي عرفها المغرب خلال النصف الأول من القرن 17 م.

— أولا في ارتباطه بأحداثها، حيث يجعل نفسه طرفا في الصراع.

(54) نفس المصدر، ص 12.

(55) نفس المصدر والصفحة.

(56) في نفس الباب «الجهاد»، ص 14 و 15.

(57) نفس المصدر، ص 11.

(58) نفس المصدر والصفحة.

— ثانيا في انشطار النص الفقهي بين اتجاهين :

* الاتجاه التقليدي المتمثل في التحكيم، وهو مطلب هيكلي في الأدب الفقهي
عموما ؛

* الاتجاه الظرفي الذي يتجلى في لعبه دور لسان «حزب سياسي» معارض، وهذا
الحزب هو حزب الفقهاء الثوار⁽⁵⁹⁾، الذين يتكثّلون وراء قيادة مناوئة للسلطة
المركزية.

— ثالثا اتخاذه لخطاب مغلق مرموز، واعتماده للاختزال والدلالات : مثلاً
أختزاله للزمن ليتمكن من استعمال حجج من فترات مختلفة، وأختزاله للتجارب
كي يصل إلى غايته عبر أقرب السبل... واكتفائه بالتلميح لقضايا عصره وتعرضه
لجذور القضية من الجانب الشرعي.

— اعتماده على رموز مشحونة، وعلى دلالات مغلقة تحتاج إلى ثقافة فقهية
عميقة لفكها. (مثلاً، استعماله لمفهوم الشيطان تعبيرا عن الضمير السلبي، وفصله
بين شيطان الجن وشيطان الإنس وأعوان الشيطان يطرح أمانا سلما رمزيا يصعب
فكه...).

مرآة مُحرفة أم أداة اخبارية ملتزمة، سبقت عصر الصحافة بمدة ؟ معالجة مختزلة
واعية أم ترتيب بريء لرواسب تجربة فقيه أو فقهاء ؟ تلك أسئلة تصعب معالجتها
بدون رصد وتصنيف متنوع لمحتويات أشهر النصوص الفقهية التي أنتجتها الأزمة.

(59) J.Berque, *Ulémas fondateurs, insurgés du Maghreb (XVII siècle)*, Paris, Sindibad, 1982.